لجنة حقوق الإنسان البرلمانية تبحث مع المفوضية السامية بجنيف أهمية هيئات حقوق الانسان

أعلن رئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس الامة النائب فيصل الدويسان ان اللجنة ستتوجه الاثنين المقبل الى جنيف في زيارة رسمية تستمر اربعة ايام تبحث خلالها مع المفوضية السامية لحقوق الانسان اهمية الهيئات المستقلة لحقوق الانسان.

وقال النائب الدويسان في تصريح للصحافيين بمجلس الامة امس ان لجنة حقوق الانسان البرلمانية «ستدعو مجلس الامة الى تخصيص ساعتين لمناقشة نتائج زيارتها الاخيرة الى السجن المركزي وسجن ابعاد النساء بمعية ممثلي وزارتي الداخلية والعدل».

واكد اهمية تمكين السجناء من التواصل الاجتماعي والخلوة الشرعية حيث لا يمنع قانون المؤسسات العقابية ذلك مضيفا ان اعضاء اللجنة سيبذلون اقصى جهدهم التشريعي والرقابي لتمكين النزلاء من التواصل الاجتماعي مع عائلاتهم وابنائهم في مكان لائق ومناسب.

وذكر ان نسبة العائدين الى الاجرام بحسب وزارة الداخلية انخفضت 15 في المئة مما يدل على نجاح المؤسسات الاصلاحية في تاهيل عدد كبير منهم والحد من نسبة العائدين.

جانب من اجتماع لجنة حقوق الانسان البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

الغانم هنأ نظراءه في جمهوريات جنوب إفريقيا وسيراليون وتوغو بالأعياد الوطنية

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقيات تهنئة إلى كل من رئيس المجلس الوطني للمقاطعات في جمهورية جنوب أفريقيا منينوا جوهانز مهلانغو ورئيس المجلس الوطني ماكس فويسيل سيسولو ورئيس البرلمان في جمهورية سيراليون شيكو بـادارا باشيرو دمبويا ورئيس المجلس الوطني في جمهورية توغو دامـا دراماني وذلك بمناسبة الأعياد الوطنية لبلادهم.

طالب وزارة الداخلية بتكثيف الدوريات ومراقبة المناطق

الحريجي: معدل الجرائم في البلاد يزداد خطورة بشكل مستمر

دعا مراقب مجلس الامة النائب سعود الحريجي اجهزة وزارة الداخلية بمختلف انواعها الى التكثيف من دورياتها ومراقبتها لكافة مناطق الكويت وان يكون تواجدها مستمر على الطرق العامة والداخلية ويوازي عدد سيارات الرادار المنتشرة فيها، وسرعة ضبط الخارجين عن القانون والمطلوبين في قضايا القتل والسطو المسلح والسرقة وذلك لحفظ الامن وإعادة الاعتبار للقانون في المجتمع الكويتي، محذرا من ان التهاون في تطبيق القانون وعدم ملاحقة المجرمين والتـاخر في ضبطهم يشجع الخارجين على القانون الطلقاء على ارتكاب المزيد من الجرائم فمن امن العقوبة اساء الأدب.

وقال الحريجي في تصريح صحافي: ان البلاد شهدت في الايام الاخيرة حادثتي سطو مسلح في منطقة الجهراء بغرض السرقة والغريب ان الحادثتين وقعتا في يومين متتاليين وفي منطقة واحدة وهو ما يكشف عن تقصير في حفظ الامن وعدم اهتمام بمراقبة الخارجين عن القانون والمسجلين خطر وعدم ملاحقتهم وضبطهم مما شجعهم على ارتكاب تلك الجرائم المتتالية.

واشار الى ان الدراسات المختلفة حذرت من تزايد عدد الجرائم بالكويت وبلغت في المتوسط خلال السنوات الاخيرة من 15 الى 20 جريمة كل يوم وبينت الإحصائيات ان بعض انواع الجرائم الجنائية في البلاد تضاعفت، مثل القتل العمد والسرقة بالإكراه والتهديد والسلب بالقوة والمشاجرات لأسباب مختلفة، فضلا عن جرائم الاعتداء على النفس بشتى الوسائل ، مما يستلزم وقفة امنية مشددة بجانب تكاتف جميع جهات الدولة الامنية والإعلامية والثقافية والتعليمية لبحث الأسباب وسبل العلاج.

وقال إن ارتفاع الجرائم في البلاد بهذه الصورة يستلزم مزيدا من الإجراءات الأمنية، الخاصة بتنسيق أداء فريق العمليات الميدانية وتكامله وارتباطه المباشر وغير المباشر مع وزارات الدولة وهيئاتها ومؤسساتها بقطاعيها الحكومي والخاص، وتجنب السلبيات ودعم الإيجابيات، وسد الاحتياجات البشرية والمادية والعمل على توفيرها بجودة عالية، واتباع إجراءات أمنية جديدة لمواد الجرائم.

سعود الحريجي

وأكد الحريجي ضرورة قيام وزارة الداخلية بوضع خطط استراتيجية في مقاومة الجريمة والانـحـراف وتحـقـيـق الأمـن المجتمعي سواء كانت خطط طويلة المدى أو متوسطة أو قصيرة وقياس معدلات الجريمة والانحراف في المجتمع لتحديد انماطها وانواعها وربطها بالمتغيرات المجتمعية وصـولا إلى التشخيص الجيد للمشكلة ، وأشار الحريجي الى ان الشعور بالأمن والأمان يرتبط بتطبيق القانون ونزاهة الجهاز الأمني ، والشروع في وضع قوانين جديدة في مجال مواجهة الجريمة ووضع خطة متكاملة، بالتعاون بين الداخلية والجهات المختصة الأخرى، لبحث دوافع الجريمة وسبل الحد منها، مؤكدا ضرورة توفير الإمكانات اللازمة للقطاعات الأمنية لرفع كفاءتها وقدراتها واستعدادها للتعامل مع كل المواقف الأمنية الميدانية الطارئة، إضافة إلى تطوير آليات تنقيا والانحراف لتعطي نتائج افضل بالإضافة إلى سن قوانين جديدة فيما يخص الجرائم المستحدثة .

وشدد على اهمية التركيز على الأسرة في عملية التنشئة وتوعية الأسرة بأهمية التنشئة السليمة لأفرادها وتحقيق الأمن والاستقرار لدى الأبناء ، لافتا الى ضرورة التركيز على دور المدرسة في عملية التربية السليمة ، وعدم اقتصارها على الجوانب التعليمية ، وتزويد المدارس بالمتخصصين والمرشدين ومراقبي السلوك وتعزيز العلاقة بين المدرسة والأسرة .

وأوضح الحريجي ان نتائج الدراسات العالمية توضح ان معظم مرتكبي الجرائم والانحرافات هم من فئة الشباب ، وهذا يتطلب وضع برامج لمعالجة مشاكل الشباب وخصوصامعالجة قضية البطالة معالجة فعالة والتوعية السلوكية من خلال برامج هادفة و فتح مراكز وأندية شبابية رياضية وترفيهية موجهة لإبراز المواهب والقدرات .

عاشور: مجلس التعاون يحتاج إلى إصلاحات سياسية حقيقية يشترك من خلالها المواطنون في إدارة بلدانهم

صالح عاشور

طالب النائب صالح عاشور دول مجلس التعاون الخليجي بـادخـال اصـلاحـات سياسية حقيقية ودعوة مواطنيهم الى المشاركة في ادارة بلدانهم، وفي حديث عن استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء طالب النواب بعدم الحكم على الاستجواب والدفاع عن رئيس الوزراء والحكومة دون الطلب منهم، داعيا اياهم بالحرص على الحقوق الدستورية للنواب والحـرص على هيبة المجلس وقاعة عبدالله السالم، مشيرا الى ان الحكومة تملك الاغلبية المريحة لمواجهة اي استجواب.

وقال عاشور في تصريح صحافي بالنسبة لمؤتمر الامن الوطني الذي عقد في البحرين لدول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ 2014/4/23، والمشكلة والانبهار والمفاجاة ان الموضوع الرئيسي الذي تم مناقشته والذي ظهر في الصحف ان ايران راعية للشيعة في المنطقة وحامية لهم، هل يعقل ذلك، والسعودية وتركيا راعين للسنة في المنطقة وحضرها بعد توجه دول مجلس التعاون الخليجي للضغط على الاخـوان المسلمين وتحالفهم مع تركيا فلماذا ربط الشيعة بإيران؟.

وقـال ان المـسـؤولـين الذين ناقشوا هذه القضية اقول لهم لا ايران ولا غير ايران ان يكون لها سيطرة على الشيعة في اي مكان فهؤلاء الشيعة ساهموا في بناء اوطانهم، فهذه القضية مرفوض مناقشتها جملة وتفصيلا.

واكد ان هذه القضية من شانها الشك في ولاء الشيعة لبلدانهم ومواقفهم التاريخية، مشيرا الى ان المسؤولين الذين شاركوا في هذا المؤتمر انهم المسؤولون عن هذه القضية لانهم ينظرون الى الشيعة كأنهم مواطنون درجة ثانية وتحرمهم من الانخراط في السلك العسكري والقضائي وتحرمونهم من ممارسة عقيدتهم على ارض الواقع وتشكون من ولائهم وانتمائهم وهم اكثر انتماء وولاء لاوطانهم.

وقال عاشور: نريد ان نسمع منكم ايها المسؤولون ان تحموا مواطنيكم سواء شيعة، سنة، بدو، حضر، وتلغون عنهم التمييز والتشكيك تحت مسميات كيفية الحفاظ على الوحدة الوطنية واعطاء المواطنين مكتسباتهم القانونية والدستورية.

وطالب دول مجلس التعاون بلا استثناء بأن يفكروا بادخال اصلاحات سياسية حقيقية على ارض الواقع ودعوة مواطنيهم الى المشاركة في ادارة بلدانهم والحفاظ على مقدرات البلد، لان التغيير قادم اذا استمر الوضع كما هو نحتاج وضعا يختلف كليا عن الوضع الحالي اذا لم يتم وضع اصلاحات سياسية في دول مجلس التعاون.

نواب يطالبون بضرورة المواجهة وصعود المنصة.. وآخرون يؤكدون أن الصحيفة لا تتعلق بصلاحيات المبارك

معركة تكسير عظام بين المؤيدين والمعارضين لاستجواب الرئيس

دخل استجواب سمو رئيس الوزراء المقدم من النواب رياض العدساني وعبد الكريم الكندري وحسين القويعان مرحلة تكسير العظام بين المؤيدين والمعارضين للاستجواب، حيث اصر الطرف الأول على ضـرورة صعود الرئيس للمنصة وتفنيد محاور الاستجواب، فيما اكد المعارضون للاستجواب ان الصحيفة شخصانية ولا تمت لصلاحيات رئيس الوزراء بصلة.

ورفـض الـنـائـب ريـاض العدساني تحول بعض النواب إلـى مـحـامـيـن عـن الـحـكـومـة، ومحاولتهم خلط الأوراق من خلال احتساب الاستجواب المقدم من قبله والنائبين عبدالكريم الكندري وحسين قويعان لرئيس الوزراء على انه من ضمن صراع الشيوخ.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة نقول للنواب الذين هاجمونا، لم يعينكم احدا لتكونوا محامين عن الحكومة وبامكان رئيس الوزراء ان يرد على محاور الاستجواب على المنصة، اما بعض وسائل الاعـلام التي ذكرت ان عدد العاطلين عن العمل 11 الف مواطن، ان التقرير الصادر عن الإدارة المركزية للاحصاء يشير الى ان حجم البطالة بلغ اكثر من 19 الف مواطن، وذلك وفقا لبيانات ديـوان الخدمة المدنية، فضلا عن وجود كلبرين لم يتم تسجيلهم لعدم استيفاء الشروط، وبالتالي لا يمكن تجاهل البطالة التي يتحمل مسؤوليتها سمو رئيس مجلس الوزراء.

وأكد العدساني ان الاستمرار في ارتفاع مؤشر الفساد وتراجع البلد وتدهور في جميع المجالات رغم وجود الفوائض المالية، إما ان يكون امر متعمدا او انه ناتج عن الإهمال.

وطالب النائب عبدالله التميمي عـدم الالـتـفـاف عـلـى مـحـاور الاستجواب والخلط مع امور اخرى مثل صراع «الشيوخ» مضيفا: نحن نتكلم عن قضيتك عندما صرحت بانك تتسلم اموالا ومساعدات من رئيس الوزراء وتقوم بتوزيعها واذا كنت ترى ان الشيوخ اعلى منك منزلة، فبالنسبة لي باستثناء سمو الأمير كل شيخ نفسه ولا فرق بين الشيوخ والمواطنين وحتى الوافدين لان الدستور نص على ان الكل سواسية في الحقوق والواجبات، ولذلك أرى ان راسي يراس الشيخ.

وشـدد عـلـى انـه لا عـلاقـة لـه بصراع الشيوخ وانما يتحدث عن تدهور وضع البلد، بسبب نواب من امثال النائب عبدالله التميمي يدافعون عن الحكومة في الحق والباطل، مؤكدا ان المطلوب الان اما ان يكون التميمي صادقا ويثبت ان هناك نوابا اخرين يتلقون مساعدات، واما ان يكون كاذبا وليس صادقا في نقل المعلومة، مبينا انه من غير المقبول ان يقدم رئيس الـوزراء الامـوال لنواب يفترض ان يراقبوا اداؤه، وان المفترض ان يوجه المساعدات بشكل مباشر الى الجهات المعنية دون وسطاء.

من جانبها، دعت النائبة صفاء الهاشم، رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك الى صعود منصة الاستجواب او «الرحيل بهدوء» مؤكدة ان في «الأسـرة» آخرين قادرين على شغل هذا المنصب وليس بالضرورة ان يكون من ذرية مبارك الكبير.

وانتقدت الهاشم ما اسمته «المجلس الحكومي» الذي يتعاون على «وأد الاستجواب» متسائلة الى متى يستمر رئيس الحكومة بالاحتماء ببطانة واضحة لحمايته عبر تدبير لواد استجوابه؟

ونفت الهاشم اي توجه لتقديمها والنائب علي الراشد استجوابا لرئيس الحكومة، مؤكدة في الوقت ذاته انهما مؤيدان للاستجواب المقدم حاليا.

وتطرقت الهاشم الى ما نشرته الجريدة اليوم عن ان الكويت اصبحت مصدرة لتمويل الارهاب، وقالت اما ان يكون العنوان الـذي تـصـدر الصحيفة يهدف الـى التغطية على امور معينة او انه امر واقع فعلاً وانا اميل الى انه متحقق فعليا مؤكدة ان تمويل الارهاب محور من محاور الاستجواب، لوزير العدل لمعرفة مصادر الأمـوال التي ترسل الى خلايا ارهابية خارج الكويت.

وتساءلت الى متى يـا رئيس الحكومة تستمر الكويت محل تساؤل واستفهام وريبة حول مصادر تمويل الارهاب؟ مشيرة الى ان رئيس الـوزراء لم يحرك ساكنا تجاه ما اثارته الخزانة الأمريكية عن تمويل اطراف داخل الكويت للارهاب والخلايا الارهابية.

واشارت الى ان تقرير الخزانة الامريكية تحدث عن احتكار مؤسسات من قبل الاخـوان المسلمين وكونت بنكين للتهرب من رقابة البنك المركزي، مؤكدة ان لديها استعدادا لكشف كل اسماء المتورطين والذين منهم قائد ممول لجبهة النصرة في سوريا رغم نفي وزير العدل الذي وردت الاحرف الاولى من اسمه في التقرير ذاته وحذرت الهاشم رئيس الحكومة من استمرار غض الطرف عما يحصل، وقالت لديك مستشار خفي لبنك الاخـوان الارهـابـي، ولا نسمع منك الا دغدغة لمشاعر المواطنين بالحديث عن التنمية التي لا نراها.

وتطرقت الهاشم الى ما نشرته «النهار» اليوم «أمس» من تشكيل لجنة حكومية للتنمية من مهامها فترة المشاريع التنموية، وتساءلت ايعقل ان يترأس الشيخ جابر المبارك الحكومة الحالية منذ نوفمبر 2012 ولم يتم حتى الان فترة المشاريع التنموية.

واكدت الهاشم ان ما سبق ذكره في هذا التصريح يجعل استجواب رئيس الحكومة استحقاقا محذرة من محاولة واده أو التذرع بعدم دستوريته.

من جانب آخر أعربت النائبة صفاء الهاشم عن اسفها لعدم توافر النصاب المطلوب للجنة المالية اليوم «أمس» والتي كان مقررا لها مناقشة تعديل قانون المناقصات والمزايدات والرعاية السكنية.

ووصفت الهاشم فقد النصاب بالموضوع المأساوي، لافتة الى أن ممثلي الجهات الحكومية لبنك الائتمان ووزارة المالية ومؤسسة الرعاية السكنية حضروا الا ان النصاب لم يتوفر.

مـن جـهـتـه، أكـد الـنـائـب د.عبدالكريم الكندري حق النواب في استخدام الاستجواب كاحدى الادوات الدستورية التي لا ينازعهم فيها احد ، معربا عن استغرابه من ردود فعل بعض النـواب «المتعجلة» على الاستجواب المقدم منه والنائبين رياض العدساني وحسين قويعان.

واضـاف فـي تـصـريـح الـى الصحافيين اننا كنا نأمل ان ينتظر النواب ليوم مناقشة الاستجواب كي يبدوا آراءهـم بعد الاستماع الى مقدمي المساءلة وردود رئيس الحكومة، مشيراً الـى ان هناك قناعات مسبقة لدى البعض تجاه اداة دستورية اعلى من السؤال البرلماني.

وقال ان الاستجواب موجه الى رئيس الوزراء وليس الى النواب الذين تهافت البعض منهم الى محاولة تفنيده، مؤكدا ان الرئيس المستجوب هو المعني بتفنيد استجوابه او اقناع المجلس بعدم مسؤوليته عما جاء فيه.

اضاف: ربما يرى البعض ان الشيخ جابر المبارك ليس مسؤولا عن حالة التردي السياسي في البلاد، او ان هذا البعض يرى ان لا وجود لهذا التردي في مختلف القطاعات، إلا ان من غير المقبول السكوت على ما اعلنه احد النواب تلقيه اموالا من مجلس الوزراء سو لا يمكن القبول بتجاهل هذه المسالة بحجة انها اموال ذهبت لمساعدة الناس.

واعـرب الـكـنـدري عـن اسـفـه لاطـلاق بعض الـنـواب الـفـاظـاً واوصافا بحق مقدمي الاستجواب «نربا عن الرد عليه لا لاننا نحترم انفسنا ونحترم البرلمان» وقال: لـن ننجر الـى الـتـصـاريـح التي تبعدنا عن الهدف الحقيقي لدورنا البرلماني».

اضاف: من يريد التحدث إلينا فليكن ذلك داخل قاعة عبدالله السالم وليس عبر وسائل الاعلام، وحينها سنكون مستعدين للرد.

واكـد ان الـقـضـايـا الـواردة في الاسـتـجـواب هـي مـن صلب واختصاص رئيس الحكومة كما انا وزراء عديدين مسؤولون معا في قضية او اكثر وبالتالي هي مسؤولية رئيس الـوزراء مشددا على «اننا لن نسمح لاحد بسبب سلطاتنا الرقابية ولن تكون بدعة شطب مجاور من الاستجواب عرفاً دستوريا نورثه لمن بعدنا.

مـن جـهـتـه، رفـض امـين سر مجلس الأمـة الـنـائـب يعقوب الـصـانـع اطـلاق مصطلح واد الاستجواب من قبل بعض النواب مؤكدا ان مكتب المجلس أكد منذ فترة منهجية إعـلاء الدستور واللائحة وتطبيق القانون على الجميع، «لأن من المخجل ان تكون في مؤسسة تشريعية وتقفز على تطبيق القوانين».

واضـاف فـي تـصـريـح الـى الصحافيين «أن الاستجواب يفترض ان يوجه للوزير المختص طبقا لقرار المحكمة الدستورية ونصوص الدستور واللائحة الداخلية، مشيرا الى ان استجواب رئيس الحكومة الأخير يدخل في اختصاصات وزراء عديدين مع ان المحكمة الدستورية اكدت ان رئيس الحكومة يساءل عن السياسة العامة للدولة.

وقـال ان الاسـتـجـواب الأخـيـر كُتب بتعمد ليكون متضمنا شبهات دستورية حتى يخرج البعض ممن لديه اجندات واضحة «العمي يشوفها» ويقول ان المجلس واد الاستجواب وان المجلس في جيب الحكومة، مؤكدا ان تنفيذ اجندات معينة لن ينطلي علينا ونحن لا نقول هذا الكلام دفاعا عن الحكومة لكن نرفض ان يضعنا البعض في زاوية.

واضـاف: اتحـدى اي خبير دستوري يملك ذرة من ضمير يقر بدستورية الاستجواب ومع ذلك فإن رئيس الحكومة هو من يملك آلية التعامل مع الاستجواب.

ورأى الصانع ان كل البنود في الاستجواب من امضاء وزراء آخرين باستثناء ما يتعلق في إعلان نائب تسلم اموالا.

من جانب اخر اعلن النائب يعقوب الصانع ان وزير التجارة د. عبدالمحسن الدعيج ابلغ اللجنة التشريعية بالحاجة الى بعض الوقت لاستكمال مذكرة ترد على المثالب الدستورية الموجودة في مقترحات تعديل قانون هيئة اسواق المال، مشيرا الى ان الوزير الدعيج وعد بإحالة المذكرة الخميس المقبل على ان تتخذ اللجنة تقريرها في اجتماع الاحد المقبل ليحال الى اللجنة المالية المختصة.

رياض العدساني

صفاء الهاشم

عبدالكريم الكندري

يعقوب الصانع

■ العدساني: المساءلة لا تتعلق بصراعات الشيوخ وعلى الأعضاء التوقف عن خلط الأوراق

■ الهاشم: إلى متى يستمر رئيس الحكومة بالاحتماء ببطانة واضحة تدبر لوأد الاستجواب؟

■ الكندري: كنا نأمل أن ينتظر النواب ليوم المناقشة وهناك قناعات مسبقة لدى البعض تجاه الاستجواب

■ الصانع: من المخجل أن تقفز المؤسسة التشريعية على القوانين.. ونرفض مصطلح «وأد الاستجواب»